إدراك الصيادين لمضمون القرار الوزاري بإيقاف الصيد بالبحر الأبيض المتوسط خلال فترة محدودة من كل عام في بعض محافظات جمهورية مصر العربية

أحمد جمال الدين وهبه، سمير عبد الغفار سليمان ، حسن على شرشر ، محمود رجب التركي
معهد بحوث الارشاد الزراعي والتنمية الريفية
مركز البحوث الزراعية – وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

المقدمة والمشكلة البحثية

تعتبر مشكلة قصور الإنتاج المحلي من الغذاء واحدة من أبرز المشكلات التي تواجه المخططين بجمهورية مصر العربية في الوقت الراهن، بما يتطلبه من دراسات وبرامج وخطط في كل الاتجاهات اقتصادية وسياسية واجتماعية لتقليل الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك.

ومع تزايد الاهتمام بتقليص هذه الفجوة، وما ارتبط بها من قضايا نقص الغذاء، شاع استخدام بعض المصطلحات مثل توفير " الأمن الغذائي" ، و"الاكتفاء الذاتي"، و"الحد من الفقر"، واصبحت قضية مواجهة نقص الغذاء واحدة من الأسباب الرئيسية للاختلال الأمني الذي تواجهه العديد من دول العالم ومنها مصر، وهذا الارتباط بين الغذاء والأمن ليس علي الصعيد الداخلي فحسب، ولكن أيضا وبصورة قد تكون أشد خطرا علي الصعيد الخارجي بما يعكسه هذا الارتباط علي علاقة الدولة بغيرها من الدول الأخرى، فالدولة التي تعجز عن تحقيق الاكتفاء الذاتي لشعبها في مجال الغذاء تصبح أيضا عاجزة عن مواجهة الضغوط والتحديات التي تواجهها من الخارج، خاصة إذا جاءت هذه الضغوط والتحديات الخارجية – سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية– من إحدى الدول التي تمدها بإحتياجاتها من الغذاء.

ومن الملاحظ أن معدلات الزيادة في الأرقام القياسية الحقيقية للإنتاج الغذائي في مصر لم تعد تساوي معدلات الزيادة في أعداد السكان، وما يترتب على ذلك من تدهور الموقف الغذائي المصري، واتساع الفجوة الغذائية إلى درجة لم يشهدها الاقتصاد المصري من

قبل، حتى أصبحت مصر من أوائل دول العالم المستوردة لاحتياجاتها الغذائية، ويرجع هذا التدهور في الموقف الغذائي المصري، واتساع الفجوة الغذائية، وفقا لما جاء بأحد تقارير وزارة الزراعة المصرية والمتعلقة باستراتيجية التنمية الزراعية (٧ : ص ٦) إلى مجموعة من الأسباب منها اللجوء إلى التوسع في الاستيراد والاعتماد عليه كمصدر أساسي لتوفير الاحتياجات الغذائية بدلا من الاعتماد علي الموارد الإنتاجية الزراعية المتاحة، وانخفاض حجم الاستثمارات في القطاع الزراعي، والتوسع في سياسة الدعم الغذائي للمستهلك.

ولمواجهة مشكلة نقص الغذاء خاصة في مجال الإنتاج الحيواني، اتجهت الدولة إلى القطاع السمكي لمحاولة سد جانب من الفجوة الغذائية بصفة عامة والفجوة الغذائية البروتينية الحيوانية بصفة خاصة، لأهمية هذا القطاع والذي يسهم باكثر من ١٣% من إجمالي الدخل الزراعي. ونتيجة للجهود التي تبذل في هذا الصدد ارتفع إنتاج مصر من الأسماك لاكثر من ٩٨٥ ألف طن عام ٢٠٠٦، وهذا بدوره أدي إلى ارتفاع نصيب الفرد السنوي من الأسماك من ١٠,٤ كيلو جرام عام ١٩٩٧ لاكثر من ١٥,٢ كيلو جرام عام ٢٠٠٧ (٥:ص١٩).

وعلي الرغم من وفرة المقومات والموارد الأساسية لانتاج الأسماك بمصر، وعلى الرغم من الطفرة الهائلة التي حققها إنتاج الأسماك في الآونة الأخيرة، فان الأرقام تشير إلى عجز قطاع الثروة السمكية عن تحقيق المزيد من الإنتاج المتوقع من هذه الموارد لمقابلة الاحتياجات الغذائية السمكية المتزايدة للسكان، وأن الحاجة مازالت ماسة لزيادة الكفاية الإنتاجية من القطاع السمكي، وتقليص الفجوة بين الإنتاج السمكي المحلي والواردات السمكية، وذلك من خلال تنمية وتحديث المصائد السمكية وتطوير عمليات الصيد في مناطق صيد الأسماك، وكذلك تنمية مهارات وخبرات القوي البشرية العاملة بالقطاع السمكي.

إن تنمية قطاع الثروة السمكية يتطلب أيضا حصر المشكلات المتعلقة بصيد الأسماك، ولقد أسفرت نتائج العديد من الدراسات عن حصر قائمة بالمشكلات الآتية: (١ : ص٧) ، (٢ : ص٣)

- انتشار طرق الصيد المخالفة والممنوعة قانونا مثل التحويطات أمام البواغيز، واستخدام المفرقعات في الصيد، والجرافة الساحلية،

والجر القاعي، والقفشة، واللواته، والطبشة، واستعمال غـزولات صيد مخالفة قانونا، والتي تؤدي إلى استنزاف المخزون الـسمكي بمناطق الصيد.

- صيد الزريعة وصغار الأسماك خاصة أسماك البـوري والطوبـار والقاروص والدنيس من أمام البواغيز والشواطئ، علي الرغم من صدور عدد من القرارات الوزارية منها القرار الوزاري رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٨٧ ، واللائحة التنفيذية في القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٣ بتحريم صيد أو بيع أو حيازة أسماك طازجة أو مجففة أو مملحـه من المصادر الطبيعية تقل طولها عن ١٠ سم علاوة علـى صـيد أمهات الأسماك أثناء موسم التزاوج مما تؤدي إلى القـضاء علـى عناصر التفريخ الطبيعي للأسماك وبالتـالي انخفـاض المخـزون السمكي.
- انتشار العديد من القري السياحية علي سـاحل البحـرين الأحمـر والأبيض وكثرة المنشآت الخرسانية من خلال التعدي علي شواطئ البحار، وزيادة نسبة الملوثات والمخلفات الآدمية والصرف الأدمي، والأنشطة التجارية والسياحية علي مسافات كبيـرة مـن سـواحل البحار، وهذا يسبب إعاقة الصيد، وتدمير أماكن توالـد الأسـماك، وانتشار الأمراض السمكية ونفوق أعداد كبيرة منها وبالتالي نقص الإنتاجية السمكية.
- زيادة الحمل الصيدي علي مناطق الصيد بسبب زيادة عدد رخـص الصيد للمراكب، مع تطور تكنولوجيا الـصيد فـي ظـل طبيعـة وجغرافية البحرين الأحمر والأبيض في كونهما بحيرات شبه مغلقة وفقيرة في العناصر الغذائية، لعدم وجود تيارات مائية دافئة وباردة علي غرار المحيطات مما يؤدي إلى انخفاض خصوبتهما الحيوية.
- قصور قوانين الصيد وضعف الرقابة الآمنيةوالدور الذي تقوم بـه شرطة المسطحات المائية، وعدم توافر الإمكانيات اللازمـة لأداء مهامها، فضلا عن عدم وجود قانون يحرم الصيد خـلال مواسـم تفريخ الأسماك، مما يؤدي إلى الاستنزاف الشديد للموارد السمكية.
- شيوع مناطق النفوذ داخل مناطق الصيد لبعض تجار الأسماك مما يؤدي إلى احتكار أجزاء كبيرة داخل مناطق الصيد لصالح فئـات معينة من التجار.

– ضعف الإرشاد السمكي بين الصيادين الأمر الذي يشير إلى ضعف الدور الإرشادي السمكي وقلة البرامج الإذاعية والتلفزيونية الإرشادية الخاصة بالصيادين.

ولمواجهة مثل هذه المشكلات إجريت العديد من الدراسات المشتركة بين المؤسسات العلمية والهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية والاتحاد التعاوني للثروة المائية، وذلك في إطار قرارات اللجنة الدولية للمصائد المائية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، والتي الزمت جميع دول حوض البحر الأبيض المتوسط بوقف الصيد للراحة البيولوجية والحفاظ علي المخزونات السمكية وإتاحة الفرص لتنميتها لمدة ٤ شهور سنويا من شهر مايو حتى أغسطس.

وانطلاقا مما سبق وضعت وزارة الزراعة استراتيجية تنمية الثروة السمكية في مصر تقوم علي أسس علمية مدروسة، تهتم بتفعيل وتطبيق القوانين الدولية المنظمة للصيد ومنها الاتفاقات التي عقدت بين الحكومة المصرية ودول حوض البحر الأبيض المتوسط للتعاون في مجال الثروة السمكية، وصدر قرار وزير الزراعة رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٧ بإيقاف الصيد بالبحر الأبيض المتوسط بجميع أشكاله خلال شهور مايو ويونيو ويوليو، والذي أعقبه بقرار العودة بعد تخفيض الفترة إلى شهرين هما مايو ويونيو، وذلك لتكون نقطة الانطلاق في إيقاف الاستنزاف الشديد للموارد السمكية بالبحر الأبيض المتوسط واعطاء فرصة للراحة البيولوجية والحفاظ علي أمهات الأسماك للتكاثر أثناء موسم التزاوج، وكذا إعادة التوازن للكائنات البحرية التي قد أوشكت علي الانقراض نتيجة الصيد الجائر وعدم تطبيق القوانين الخاصة بتنظيم الصيد البحري.

وفي ضوء فلسفة الإرشاد الزراعي من حيث مساعدته للصيادين لمساعدة أنفسهم وانطلاقا من الدور المرتقب للإرشاد السمكي في تنمية مجتمع الصيادين وصيانة الثروة السمكية، كانت هذه الدراسة تحديد إدراك الصيادين لمغزى القرار الوزاري السابق الاشارة إليه بإيقاف الصيد بالبحر الأبيض المتوسط في بعض محافظات الجمهورية خلال فترة محددة، والتعرف على إيجابيات وسلبيات هذا القرار، والحلول المقترحة من وجهة نظرهم لمواجهة سلبيات قرار الإيقاف، وكذا مدي

تقبلهم لتطبيق القرار في الأعوام القادمة، ووضع ما تسفر عنه هذه الدراسة من نتائج أمام مخططي السياسة السمكية لاتخاذ القرارات المناسبة.

الأهداف

١-تحديد إدراك الصيادين المبحوثين لمغزى قرار إيقاف الصيد في مياه البحر الأبيض المتوسط في بعض محافظات الجمهورية.
٢-تحديد إدراك الصيادين المبحوثين لمغزى قرار العودة للصيد قبل نهاية الفترة المقررة للصيد.
٣-تحديد الإيجابيات والسلبيات التي تحققت نتيجة تطبيق قرار توقف الصيد خلال شهري مايو ويونيو في العام الماضي ٢٠٠٧ من وجهة نظر الصيادين المبحوثين.
٤-التعرف علي مقترحات الصيادين المبحوثين لمواجهة السلبيات الناشئة من تطبيق قرار إيقاف الصيد ، وكذا التعرف على آرائهم فيما يتعلق بتطبيق أو عدم تطبيق هذا القرار في السنوات التالية.

الطريقة البحثية

إدراك الصيادين لمضمون القرار الوزاري محل الدراسة: يقصد به في هذه الدراسة معرفة المبحوثين بأسباب ومغزى صدور القرار الوزاري

أجريت هذه الدراسة في خمس محافظات رئيسية في صيد الأسماك من مياه البحر الأبيض المتوسط، وهي الإسكندرية والبحيرة وكفر الشيخ ودمياط وبورسعيد، حيث يبلغ الإنتاج السمكي البحري في تلك المحافظات ٥١٠٩٢ طن يمثل ٩٩,٥% من إجمالي الإنتاج السمكي من البحر الأبيض المتوسط والبالغ ٥١٣٩٣ طن لعام ٢٠٠٦، وبها معظم أسطول الصيد بالبحر الأبيض المتوسط، ويتكون من ٢٩٨٧ مركبا ألياً منها ١١٦١ مركب جر، و٢١٥ مركب شانشولا، و١٠٠٤ مركب سنار، و٤٠٤ مركب كنار، و١٥٣ مركب صيد متنوعة، و١٠ مراكب فانوسية، بالإضافة إلى ١٣٩٤ مركب شراعي منها ٢٦ مركب درجة أولي, و٤٧٣ مركب درجة ثانية، و٨٩٥ مركب درجة ثالثة. علاوة علي عدد ١١٨٣٧ بطاقة صيد سنوية، و ٤٥٧٩ بطاقة صيد ٥ سنوات (٥ص:٢١).

ومن كل محافظة من المحافظات الخمس السابقة تم اختيار جمعية واحدة من جمعيات صائدي الأسماك بالمحافظة، فكانت جمعية الانفوشي بالإسكندرية, والمعدية بمحافظة البحيرة، وبرج البرلس بمحافظة كفر الشيخ، وعزبة البرج بمحافظة دمياط، والرسوة بمحافظة بورسعيد.

وقد استخدم في جمع بيانات الدراسة طريقة المناقشة الجماعية المركزة Focus group discussion والتي تعتبر مقابلة متعمقة لمجموعة محدودة من المبحوثين، يجتمعون في مكان معروف يسهل الوصول إليه، ويتوافر به وسائل الراحة الضرورية لإجراء المناقشة، وهؤلاء المبحوثين يتم اختيارهم وفق معايير يراعى فيها أكبر قدر من التماثل داخل المجموعات، وعدم سيطرة البعض علي الآخر من حيث الأفكار والخبرة، وتتميز هذه الطريقة بأنها تتيح الفرصة للحديث الحر والمناقشة بدون القيود التي تفرضها الطرق الأخرى لجمع البيانات، وفيها يعبر المبحوثين عما يدور في أذهانهم، كما يمكن معرفة آراء الجماعة وهي في حالة تفاعل، مع إمكانية بلورة تعليقات إضافية، كما تتميز بقلة التكاليف وامكانية الوصول إلى نتائج سريعة(٣: ص٢٣٠)، هذا وقد تم اختيار ثلاث مجموعات من كل جمعية من الجمعيات الخمس للدراسة، عدد أفراد كل مجموعة ١٠ أفراد، ليكون المجموع الكلي ١٥٠ مبحوثا من صائدي الأسماك البحرية، وقد روعي في الاختيار التماثل بين أفراد كل مجموعة، وأن يكون صيد الأسماك بالبحر الأبيض المتوسط هي المهنة الرئيسية للأفراد، مع استبعاد الصيادين الذين يعملون بالصيد في البحيرات الداخلية، وقد تم الاستعانة في تطبيق هذه الشروط بخبرات كل من مديري الجمعيات التعاونية لصائدي الأسماك بكل من القري المختارة، وبعض شيوخ الصيادين بها، مع مسئولي منطقة الثروة السمكية، وقد استخدم في جمع البيانات داخل حلقات المناقشة دليل مقابلة Interviewing guide تم تصميمه لهذا الغرض، بحيث يتضمن المحاور الرئيسية المتعلقة بالدراسة، وتشمل هذه المحاور مغزى القرار الوزاري رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٧ بإيقاف الصيد خلال شهور مايو ويونيو ويوليو، وإدراكهم لمغزى قرار العودة للصيد رقم ٧١٧ لسنة ٢٠٠٧ قبل نهاية الفترة المحددة للتوقف، كذلك التعرف على إيجابيات وسلبيات قرار الإيقاف، والحلول المقترحة

من وجهة نظر الصيادين لمواجهة هذه السلبيات، وأرائهم في تطبيق قرار الإيقاف في الأعوام القادمة.

هذا وقد روعي في إجراء المقابلات أن تكون في مواعيد وأماكن مناسبة لتواجد الصيادين، ولجمع البيانات تم تدريب فريق بحثي من معهد بحوث الإرشادالزراعى والتنمية الريفية، يتكون من ثلاث من الباحثين لكل محافظة، أحدهم لإدرة المناقشة واثنين لتسجيل الاستجابات، وقد تم جمع البيانات خلال شهري فبراير ومارس ٢٠٠٨ أي بعد صدور قرار العودة للصيد بأكثر من ستة أشهر، حتى يكون هناك نتائج واضحة وملموسة يمكن أن يدركها الصيادين نتيجة قرار الإيقاف سواء كانت هذه النتائج إيجابية أو سلبية .

وقد اتبع في تحليل البيانات الأسلوب الكيفي الذي يعتمد علي المراجعة اليومية للمعلومات التي تم الحصول عليها وتلخصيها وتصنيفها واستنباط حصيلتها، بالإضافة إلى استخدام الأسلوب الكمي لعرض بعض النتائج.

النتائج ومناقشتها

يوجد العديد من طرق الصيد المستخدمة في المياه البحرية المصرية سواء في البحر الأبيض المتوسط أو البحر الأحمر ومنها علي سبيل المثال لا الحصر: حرفة الشانشولا، وغزل الهبلة، وحرفة السنار، وغزل السردين، وحرفة الجر، وغزل المياس، والجرافة الساحلية، وغزل المحير أو الكنار، ولتنظيم الصيد بمثل هذه الطرق صدرت العديد من القوانين والقرارات المنظمة للصيد في مختلف المسطحات المائية منها ما يتعلق بإيقاف الصيد في بعض مناطق الصيد مثل بحيرة قارون، وبحيرة البردويل، وخليج السويس وجزر الغردقة، والبحر الأحمر، وفي مدد متفاوتة قد تتراوح من ٤٦ يوم حتى ٤٨٦ يوم وذلك تنظيما لعمليات الصيد والمحافظة علي الثروة السمكية بالمناطق المختلفة.

أما قرار وزير الزراعة رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٧ فقد نص على إيقاف الصيد في المياه الإقليمية للبحر الأبيض المتوسط لمدة ثلاث شهور هي مايو ويونيو ويوليو، وفيما يلي أهم النتائج المتعلقة بأدراك الصيادين لمغزى هذا القرار وإيجابياته، وسلبياته، والحلول المقترحة

لمواجهة هذه السلبيات، وآرائهم في تطبيق أو عدم تطبيق هذا القرار في الأعوام التالية لصدور القرار.

أولا : إدراك الصيادين المبحوثين لمغزى قرار الإيقاف:

أظهرت النتائج الواردة بالجدول رقم ١ ارتفاع نسبي في إدراك الصيادين المبحوثين لمغزى قرار وزير الزراعة بإيقاف الصيد بالبحر الأبيض المتوسط فترة محددة خلال شهور مايو ويونيو ويوليو من عام ٢٠٠٧، حيث ذكر أكبر من أربع أخماس هؤلاء الصيادين المبحوثين سببين وراء هذا القرار هما: إعطاء فرصة لتكاثر الأسماك (٨٧,٣%)، واعطاء فرصة لنمو الأسماك الصغيرة (٨١,٣%)، كما ذكر غالبية الصيادين المبحوثين أربعة أسباب أخرى وراء صدور هذا القرار وهي: وقف صيد زريعة الأسماك بغرض التجارة (٧٠,٧%)، منع حرف الصيد المخالفة (٦١,٣%)، وراحة البحر من مراكب الصيد الكثيرة (٥٢,٧%)، والمحافظة علي بعض أنواع الأسماك من الانقراض (٥٢%).

وتشير هذه النتائج إلى ارتفاع نسب إدراك الصيادين للأسباب الكامنة وراء قرار إيقاف الصيد بالبحر الأبيض المتوسط فترة محددة من كل عام، وأن أهم هذه الأسباب يتعلق بإعطاء فرصة لكل من تكاثر الأسماك، ونمو الأسماك الصغيرة.

جدول ١: الترتيب التنازلي بالعدد والنسب المئوية لاستجابات الصيادين المبحوثين لمغزى قرار إيقاف الصيد بالبحر الأبيض المتوسط لمدة ثلاث شهور عام ٢٠٠٧

م	الاستجابات	العدد (ن=١٥٠)	%
١	إعطاء فرصة لتكاثر الأسماك	١٣١	٨٧,٣
٢	إعطاء فرصة لنمو الأسماك الصغيرة	١٢٢	٨١,٣
٣	وقف صيد زريعة الأسماك بغرض التجارة	١٠٦	٧٠,٧
٤	منع حرف الصيد المخالفة	٩٢	٦١,٣
٥	راحة البحر من مراكب الصيد الكثيرة	٧٩	٥٢,٧
٦	المحافظة علي بعض أنواع الأسماك من الانقراض	٧٨	٥٢

ثانيا : إدراك الصيادين المبحوثين لمغزى قرار العودة للصيد قبل نهاية الفترة المقررة:

من المسلم به أن أي قرارات سواء كانت اقتصادية أو سياسية لايكتب لها النجاح بدون مراعاة البعد الاجتماعي، لأفراد المجتمع من منتجين ومستهلكين، ولاتتعارض مع ظروفهم المعيشية خاصة فئات محدودي الدخل، ومن هذا المنطلق صدر قرار وزير الزراعة باكتفاء تنفيذ قرار وقف الصيد بالبحر الأبيض المتوسط لمدة شهرين فقط هما مايو ويونيو بدلا من ثلاثة أشهر وذلك لعدة أسباب أهمها مراعاة الظروف الاقتصادية المعيشية السائدة بين غالبية الصيادين، ولشدة الطلب علي المنتجات السمكية خلال موسم الصيف، والحد من الارتفاع في أسعار الأسماك كسلعة يتناولها جميع فئات المجتمع.

ولتحديد إدراك الصيادين المبحوثين لمغزى قرار العودة للصيد قبل نهاية الفترة المقررة أظهرت النتائج الواردة بالجدول رقم ٢ وجود تباين بين آراء هؤلاء المبحوثين في الأسباب الكامنة وراء قرار عودة الصيد بالبحر الأبيض المتوسط، فقد ذكر أكثر من ثلاث إرباع المبحوثين أن هذا القرار هو استجابة لضغوط أعضاء مجلسي الشعب والشوري (٧٩,٣%)، وللحد من ارتفاع أسعار الأسماك في السوق المحلي (٧٦%)، كما ذكر غالبية الصيادين المبحوثين بنسب تراوحت ما بين ٥٠,٧% – ٧٢% ستة أسباب أخرى وراء توقف العمل بالقرار وهي مرتبة تنازليا وفقا لنسب ذكرها كما يلي: التقليل من أثر البطالة بين شباب الصيادين خلال شهور التوقف (٧٢%)، وللحفاظ علي مستويات الدخول المعيشية للصيادين (٦٨%)، وعدم توافر أعمال أخرى بديلة للصيادين خلال فترة التوقف (٥٢%)، وضغوط قيادات الصيادين علي المسئولين من خلال الأجهزة الإعلامية(٥١,٣%)، وشكاوي الصيادين إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء (٥١,٣%)، وكثرة المشكلات بين أصحاب المراكب وأصحاب حلقات الأسماك بسبب المديونات بينهم (٥٠,٧%)، كما أضاف أقل قليلا من نصف الصيادين المبحوثين وجود سببين آخرين وراء قرار العودة للصيد قبل انتهاء فترة التوقف وهما الخوف من تأثر موسم السياحة خلال شهور الصيف بسبب ارتفاع أسعار الأسماك نتيجة لنقص المعروض(٤٧,٣%)، وإضراب واعتصام الصيادين (٤٠,٧%).

وتشير النتائج السابقة إلى وجود تباين في أراء الصيادين المبحوثين وراء قرار العودة للصيد قبل نهاية الفترة المقررة، وإن جزء منها يرجع لأسباب سياسية تتعلق بالاستجابة لضغوط أعضاء مجلسي الشعب والشوري، وضغوط قيادات الصيادين وشكاواهم إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وغيرهم من الأجهزة المعنية، بالإضافة إلى إضراب

واعتصام بعض الصيادين، والمجموعة الأخرى اسباب اقتصادية واجتماعية وهي للتخفيف من ارتفاع أسعار الأسماك في السوق المحلي، والتقليل من أثر البطالة بين شباب الصيادين خلال شهور التوقف، وللحفاظ علي مستويات الدخول المعيشية للصيادين، وعدم توافر أعمال أخرى بديلة للصيادين خلال فترة التوقف، وكثرة المشكلات بين أصحاب المراكب وأصحاب حلقات الأسماك بسبب المديونات بينهم، والخوف من تأثر موسم السياحة خلال شهور الصيف بسبب بسبب قلة المعروض من الأسماك، وتشير النتائج السابقة أيضا إلى أنه على الرغم من الارتفاع النسبي لإدراك الصيادون للأسباب الفنية وراء قرار وقف الصيد لفترة محددة بالبحر الأبيض المتوسط إلا أنهم يمارسون أساليب متعددة لوقف العمل بهذا القرار، وأن هناك أسباب أخرى غير الأسباب الفنية تجعلهم يمارسون هذا الضغط.

جدول ٢: الترتيب التنازلي بالعدد والنسب المئوية لأرآء الصيادين المبحوثين في أسباب قرار عودة الصيد قبل نهاية الفترة المقررة لقرار إيقاف الصيد بالبحر الأبيض المتوسط

م	آراء المبحوثين	العدد (ن=١٥٠)	%
١	استجابة لضغوط بعض أعضاء مجلسي الشعب والشوري.	١١٩	٧٩,٣
٢	ارتفاع أسعار الأسماك لقلة المعروض من الأسماك بالأسواق المحلية.	١١٤	٧٦
٣	التقليل من أثر البطالة بين شباب الصيادين خلال شهور التوقف.	١٠٨	٧٢
٤	للحفاظ علي مستويات الدخول المعيشية للصيادين.	١٠٢	٦٨
٥	عدم توافر أعمال أخرى بديلة للصيادين خلال فترة التوقف.	٧٨	٥٢
٦	ضغوط قيادات الصيادين علي المسئولين من خلال الأجهزة الإعلامية.	٧٧	٥١,٣
٧	شكاوي الصيادين إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء.	٧٧	٥١,٣
٨	كثرة المشكلات بين أصحاب المراكب وأصحاب حلقات الأسماك بسبب المديونات بينهم.	٧٦	٥٠,٧
٩	الخوف من تأثر موسم السياحة خلال شهور الصيف بسبب قلة المعروض من الأسماك.	٧١	٤٧,٣
١٠	إضراب واعتصام الصيادين.	٦١	٤٠,٧

ثالثا: إيجابيات قرار وقف الصيد من وجهة نظر الصادين:

في محاولة للتعرف على الإيجابيات التي تحققت بشكل ملموس من وجهة الصيادين المبحوثين بالمحافظات الخمس محل الدراسة نتيجة تطبيق قرار إيقاف الصيد بالبحر الأبيض المتوسط خلال شهري مايو ويونيو في العام الماضي ٢٠٠٧ ؛ أشارت النتائج الواردة بالجدول رقم ٣ إلى وجود خمس عشرة أثر إيجابي، أقر بها المبحوثين، ويمكن ذكرها مصنفة في خمس مجموعات على النحو التالي:

١- إيجابيات تتعلق بالصيادين واصحاب المراكب: وتتلخص هذه الإيجابيات في زيادة مستوي دخول الصيادين نتيجة زيادة مبيعاتهم من الأسماك (٧١,٣%)، وتوفير فرص عمل للصيادين في ظل وفرة الإنتاج السمكي في البحر وبالتالي عدم الحاجة للهجرة للدول الأخرى مثل ليبيا وإريتريا (٤٥,٣%)، وارتفاع دخل أصحاب المراكب والبلانصات (٤٢%).

٢- إيجابيات تتعلق بالإنتاج السمكي: وتتلخص هذه الإيجابيات في زيادة الإنتاج السمكي (٦١,٣%)، وتحسين نوعيته (٦٨,٧%)، وتحسين أصناف وأحجام الأسماك القاعية مثل أسماك الجمبري والقشريات (٥٢,٧%)، وظهور أنواع من الأسماك كانت مختفية من قبل (٥٠,٧%)، والحد من صيد زريعة الأسماك بغرض الإتجار فيها (٤٦,٧%).

٣- إيجابيات تتعلق بمستلزمات الصيد: وتتلخص هذه الإيجابيات في إعطاء فرصة كافية لاصلاح المراكب ومعدات الصيد(٥٤%)، والحد من استخدام أساليب الصيد المخالفة بعد زيادة الإنتاج(٥٢,٧%).

٤- إيجابيات تتعلق بالمنظمات الأهلية: وتتلخص هذه الإيجابيات في تفعيل دور التعاونيات السمكية أثناء فترة التوقف (٦٢%). وارتفاع روح انتماء الصيادين لجمعياتهم وقياداتهم (٥٢%).

٥- إيجابيات تتعلق بالتشريعات: وتتلخص في تفعيل تطبيق قوانين الصيد (٦٢%)، والالتزام بقوانين الصيد تجاه الدول الأجنبية المشتركة في البحر الأبيض المتوسط (٥٢%).

مما سبق يتضح تحقق عدد من الإيجابيات نتيجة تطبيق قرار إيقاف الصيد خلال شهري مايو ويونيو في العام ٢٠٠٧، وأن أهم هذه

الإيجابيات من وجهة الصيادين المبحوثين زيادة الإنتاج السمكي في مياه البحر الأبيض المتوسط،، وزيادة ملحوظة في دخول الصيادين وأصحاب المراكب نتيجة زيادة الإنتاج، وتتفق هذه النتائج مع تقرير خبراء الجمعية العربية لحماية الثروة المائية (٢ ص ٩) التي أشارت إلى زيادة إنتاج البحر الأبيض المتوسط خلال شهور أغسطس وسبتمبر وأكتوبر ونوفمبر وديسمبر ٢٠٠٧ مقارنة بإنتاج العام السابق، علاوة علي مؤشرات زيادة إنتاج مراكز تجميع الزريعة بشكل ملحوظ مقارنة بالأعوام السابقة لقرار الإيقاف، حيث ارتفع إنتاج مراكز تجميع الزريعة البحرية من ١١٧ مليون وحدة موسم ٢٠٠٣/٢٠٠٤ إلى ما يزيد عن ٧٠٠ مليون وحدة في الوقت الحالي ، بالإضافة إلى اتفاق ما جاء بتقرير الخبراء مع ما ذكره المبحوثين من ظهور أنواع من الأسماك البحرية كادت أن تندثر حيث زاد الإنتاج المصيد منها خلال الشهور المشار إليها مقارنة بنظيره في الأعوام السابقة خاصة أسماك الدراك والدنيس والسبارس والمياس ومرجان الحفار.

رابعا: سلبيات قرار إيقاف الصيد من وجهة نظر الصيادين المبحوثين:

بعد التعرف على الإيجابيات التي تحققت نتيجة تطبيق قرار إيقاف الصيد بالبحر الأبيض المتوسط خلال شهري مايو ويونيو من العام الماضي ٢٠٠٧، كان لابد من استكمال الوجه الآخر من تطبيق هذا القرار وهو التعرف على السلبيات التي نشأت من جراء تطبيق القرار من وجهة نظر هؤلاء الصيادين المبحوثين أنفسهم، وفي هذا الصدد كشفت النتائج الواردة بالجدول رقم ٤ إلى وجود تسع سلبيات نتيجة قرار إيقاف الصيد، يمكن ذكرها مصنفة في مجموعتين من السلبيات كما يلي:

المجموعة الأولى اقتصادية وتشمل ما يلي: انتشار البطالة بين الصيادين (٧٦%)، وارتفاع أسعار الأسماك في الأسواق المحلية (٧٦%)، وانخفاض كمية الأسماك المعروضة في الأسواق (٥٨,٧%)، وزيادة الديون علي الصيادين (٥٨%)، وانتشار الأسماك المجمدة المستوردة من الخارج (٥٣,٣%)، وحدوث أضرار فنية للمراكب والآلات نتيجة التكدس والتوقف بدون عمل(٥٠,٧%).

جدول ٣: الترتيب التنازلي بالعدد والنسب المئوية لإراء الصيادين في الإيجابيات التي تحققت نتيجة قرار إيقاف الصيد بالبحر الأبيض المتوسط خلال شهري مايو ويونيو ٢٠٠٧

م	الإيجابيات	العدد (ن=١٥٠)	%
١	زيادة مستوي دخل الصيادين نتيجة نتيجة زيادة مبيعاتهم من الأسماك.	١٠٧	٧١,٣
٢	تحسين نوعية الإنتاج السمكي في البحر الأبيض المتوسط.	١٠٣	٦٨,٧
٣	تفعيل دور التعاونيات السمكية أثناء فترة التوقف.	٩٣	٦٢
٤	تفعيل تطبيق قوانين الصيد.	٩٣	٦٢
٥	زيادة الإنتاج السمكي في السرحة الواحدة كميا ونوعيا لأكثر من ٥ طن	٩٢	٦١,٣
٧	إعطاء فرصة كافية لاصلاح المراكب ومعدات الصيد.	٨١	٥٤
٨	تحسين أصناف وأحجام الأسماك القاعية مثل الجمبري والقشريات.	٧٩	٥٢,٧
٩	الحد من استخدام أساليب الصيد المخالفة بعد زيادة الإنتاج.	٧٩	٥٢,٧
١٠	ارتفاع روح انتماء الصيادين لجمعياتهم وقياداتهم.	٧٨	٥٢
١١	الالتزام بقوانين الصيد تجاه الدول الأجنبية المشتركة في البحر الأبيض المتوسط.	٧٨	٥٢
١٢	ظهور أنواع من الأسماك كانت مختفية من قبل.	٧٦	٥٠,٧
١٣	الحد من صيد زريعة الأسماك بغرض الإتجار فيها .	٧٠	٤٦,٧
١٤	توفير فرص عمل للصيادين في ظل وفرة الإنتاج السمكي في البحر وعدم الحاجة للهجرة للدول الأخرى مثل ليبيا وإريتريا.	٦٨	٤٥,٣
١٥	ارتفاع دخل أصحاب المراكب والبلانصات.	٦٣	٤٢

المجموعة الثانية اجتماعية وتشمل ما يلي: هجرة بعض الصيادين لمهنة الصيد (٧٠,٧%)، وانتشار الجرائم والسرقة بين الصيادين (٦٢,٧%)، وأخيرا عدم شعور الصيادين بالأمان الاجتماعي (٦%).
ومثل هذه السلبيات سواء الاقتصادي منها أو الاجتماعي تحتاج إلى مزيد من الدراسة والعمل للحد منها وتحجيمها لتقليل أثارها الضارة على مجتمع الصيادين لأقل ما يمكن، خاصة ما يتعلق منها بانتشار البطالة بين الصيادين، وهي بطالة موسمية، تتصف بأنها مؤقته لفترة محدودة وإجبارية تقترن بالفترة المعلن عنها بالقرار الوزاري لتوقف الصيد بمياه البحر الأبيض المتوسط، وترى الدراسة أن هذه البطالة والتي ذكرها أكثر من ثلاث إرباع الصيادين المبحوثين هي أكثر السلبيات السابقة التي صاحبت تطبيق قرار الإيقاف، وأن بعض السلبيات الآخرى الواردة هي سلبيات مرتبطة بها مثل زيادة أعباء الديون علي الصيادين، وهجرة بعض الصيادين لمهنة الصيد، وفي محاولة من الدراسة للأسترشاد بمقترحات أصحاب المشكلة أنفسهم لمواجهة أهم هذه السلبيات؛ اتجه البحث إلى هؤلاء الصيادين للتعرف على رؤيتهم في أسلوب الحد من هذه السلبيات.

جدول ٤: الترتيب التنازلي بالعدد والنسب المئوية لإراء الصيادين في السلبيات التي تحققت نتيجة قرار إيقاف الصيد بالبحر الأبيض المتوسط خلال شهري مايو ويونيو ٢٠٠٧

م	السلبيات	العدد (ن=١٥٠)	%
١	انتشار البطالة بين الصيادين.	١١٤	٧٦
٢	ارتفاع أسعار الأسماك في الأسواق المحلية.	١١٤	٧٦
٣	هجرة بعض الصيادين لمهنة الصيد.	١٠٦	٧٠,٧
٤	انتشار الجرائم والسرقة بين الصيادين.	٩٤	٦٢,٧
٥	انخفاض كمية الأسماك المعروضة في الأسواق.	٨٨	٥٨,٧
٦	زيادة الديون علي الصيادين.	٨٧	٥٨
٧	انتشار الأسماك المجمدة المستوردة من الخارج.	٨٠	٥٣,٣
٨	حدوث أضرار فنية للمراكب والآلات نتيجة التكدس والتوقف بدون عمل	٧٦	٥٠,٧
٩	عدم شعور الصيادين بالأمان الاجتماعي	٩	٦

خامسا : الحلول المقترحة لمواجهة سلبيات قرار إيقاف الصيد:

تعتبر السلبيات التي التي أحدثها قرار إيقاف الصيد بالبحر الأبيض المتوسط، مشكلات يجب البحث عن حلول لها، ومناقشتها، وأن تبدأ هذه المناقشة بالحلول المقترحة التي يذكرها الصيادون أنفسهم أصحاب المشكلة، وفي هذا الصدد أظهرت النتائج الواردة بالجدول رقم ٥ وجود عدد من المقترحات، يمكن تلخيصها مرتبة تنازليا طبقا لنسب ذكرها بين الصيادين المبحوثين على النحو التالي :

١-تعويض الصيادين بصرف إعانة مالية أو عينية خلال فترة التوقف:

وقد ذكر هذا المقترح الغالبية العظمى من الصيادين المبحوثين بنسبة بلغت ٩٦% وهو ما يشبه الإجماع على هذا المقترح، وعند طرح هذا المقترح للمناقشة للبحث عن آلية تنفيذه في ظل سياسة اقتصاديات السوق الحر التي تتبعها الدولة، جاءت الآراء كما يلي:

- إنشاء صناديق للتكافل بالتعاونيات الخاصة بالصيادين.
- تدعيم صناديق التكافل بالتعاونيات الخاصة بالصيادين الموجودة فعلا.

وهذا يعكس ضرورة تفعيل دور جمعيات الصيادين التعاونية وتنشيط مجالس إدارتها المنتخبة والممثلة للصيادين للقيام بأدوارها في أن يكون لكل جمعية صندوق للتكافل قوي وقادر على تحصيل مساهمات الأعضاء طوال شهور الصيد، وتدعيمها بنسبة من العائد على المعاملات يتم صرفها على دفعتين خلال شهري توقف الصيد، كما ترى الدراسة أن هذا الرأي على درجة عالية من الصواب نظرا لانتشار هذه التعاونيات في كل المناطق وانها تشمل أكبر تجمع لهؤلاء الصيادين، كما تري الدراسة بالإضافة إلى الدور المتوقع للتعاونيات، يمكن أيضا أن يمتد النشاط إلى نقابات وروابط الصيادين ليكون لها دور في حل هذه المشكلة والمساهمة في دعم صناديق التكافل، مع ضرورة توعية هؤلاء الصيادين بإهمية إنشاء الروابط التي تساعدهم في الاتصال بالمنظمات الرسمية ونقل مختلف الآراء ووجهات النظر في شكل منظم وفعال.

٢- توفير فرص عمل بديلة للصيادين أثناء فترة التوقف:

وقد ذكر هذا المقترح أكثر من نصف الصيادين المبحوثين بنسبة بلغت ٥٧,٣%، وهذه الرغبة من جانب الصيادين المبحوثين تعكس وجود طاقات معطلة بينهم تبحث عن العمل البديل خلال فترة التوقف الإجباري عن العمل، وهذه النظرة تعكس أيضا قيمة جيدة نحو العمل يجب الاستفادة منها وحسن استثمارها خاصة بين شباب الصيادين، وعند طرح هذا المقترح لمناقشة آلية تنفيذه جاءت الآراء التالية:

- توفير دراسات الجدوى عن المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في مجال الصيد التي يقوم بها الصندوق الاجتماعي لنشرها بين الصيادين.
- دعوة المنظمات الأهلية العاملة في مجال المشروعات الصغيرة لتقديم خدماتها للصيادين خلال فترة التوقف عن الصيد.
- دعوة رجال الأعمال في مجال المزارع السمكية الأهلية بالتوسع في مشروعاتهم لامتصاص جزء من العمالة المتعطلة في مجال الصيد خلال فترة التوقف.

وترى الدراسة ضرورة أن يكون أيضا للإرشاد السمكي في مناطق الدراسة مساهماته في هذه المشكلة بفتح مراكزه الإرشادية، لتدريب الصيادين المتوقفين عن الصيد على الأعمال والأنشطة والخدمات المرتبطة بالصيد والتي يمكن القيام بها خلال شهري التوقف، ودعوة خبراء الثروة السمكية بالجامعات ومراكز البحوث والصندوق الاجتماعي وكذلك دعوة المنظمات الأهلية العاملة في مجال الثروة السمكية لعقد الندوات وإقامة المعارض والمشاركة في نشر الأعمال والأنشطة التي يمكن ممارستها خلال فترة التوقف الإجباري عن الصيد، والتدريب عليها خاصة بين شباب الصيادين.

٣- منع حرف الصيد المخالفة مثل الجرافات الساحلية والشانشولا:

وقد ذكر هذا المقترح ما يقرب من نصف الصيادون المبحوثون بنسبة ٤٥,٣%، بغرض تعظيم الاستفادة من فترة التوقف، حيث أن هناك نسبة ليست قليلة من الصيادين يقومون بعمليات الصيد بأساليب ملتوية خلال فترة التوقف، وعند طرح هذا المقترح لمناقشة آلية تنفيذه جاءت الآراء التالية:

-زيادة كثافة شرطة المسطحات المائية في القيام بمراقبة شواطئ البحر المتوسط طوال فترة التوقف.
-قيام الحكم المحلي وقياداته السياسية على مستوى القرى بالتعرف على المخالفين وردهم أو الإبلاغ عنهم.
-رفع عقوبة المخالفة وتوجيه الحصيله لصناديق التكافل بالتعاونيات.

لذا يجب أن يقوم الإرشاد السمكي بالتعاون مع القادة المحليين في مجال الصيد بتخطيط برامجه الإرشادية لنشر الوعي بأهمية الالتزام الجماعي بين الصيادين بوقف الصيد بكل أشكاله خلال هذه الفترة القصيرة، على أن يتم تخطيط وتنفيذ هذه البرامج المقترحة قبل توقيت التوقف بفترة كافية.

٤-تخفيض الضرائب والجمارك علي أدوات الصيد،

وقد ذكر هذا المقترح خمس الصيادين عينة الدراسة بنسبة ٤٠%، بهدف تخفيف الأعباء المالية والالتزامات المطلوب سدادها في ثمن شراء هذه الأدوات، والتي لاتعمل خلال جميع شهور السنة، وبالتالي يجب تخفيض قيمة الضرائب والجمارك التي تفرضها وزارة المالية على هذه الأدوات مراعاة لكل من فترتي تشغيل واستهلاك هذه الأدوات، وخصم شهور التوقف الإجبارية. وتفعيل مثل هذا المقترح يتطلب أن تتبناه نقابات الصيادين وأعضاء مجلسي الشعب والشورى بالمحافظات الساحلية لشرح عدالة هذا المطلب، وتنفيذه لدى الأجهزة المعنية بالدولة.

٥-صرف سلف مالية للصيادين بدون فوائد خلال فترة التوقف:

طالب أكثر قليلا من ثلث الصيادين عينة الدراسة بنسبة ٣٦,٧% بتنفيذ مقترح يتعلق بصرف سلف مالية للصيادين بدون فوائد خلال فترة التوقف عن الصيد بالبحر الأبيض المتوسط، وذلك لمواجهة بعض السلبيات التي ظهرت نتيجة تنفيذ هذا القرار، وعند طرح هذا المقترح لمناقشة آلية تنفيذه جاءت الآراء ملخصة كما يلي:

- تتولي الجمعيات التعاونية للصيادين توفير سلف صغيرة للصيادين خلال فترة التوقف.
- تتولى فروع بنك التنمية والائتمان الزراعي على مستوى القرى توفير قروض صغيرة للصيادين خلال فترة التوقف.

وترى الدراسة ضرورة النظر في إمكانية تنفيذ هذين المقترحين عن طريق لجنة مشتركة بها ممثلين من التعاونيات وبنك التنمية والائتمان الزراعي تحت إشراف اصحاب القرار بوزارة الزراعة، لتوفير هذه النوعية من السلف والقروض الموسمية، بدون فوائد على أن يضاف لها نسبة صغيرة كمصروفات إدارية، وأن يرتبط توقيت الصرف بقرار إيقاف الصيد، على أن تستهدف بشكل محدد ومقصود صغار الصيادين المتضررين الذين ينطبق عليهم قرار التوقف والراغبين في الحصول على السلفة أوالقرض، وأن يتم الصرف على دفعتين خلال فترة التوقف، وأن يتم السداد على أقساط متقاربة وصغيرة خلال فترة محددة تبدأ مع فترة العودة للصيد وتنتهي قبل بداية صدور القرار الجديد في العام التالي.

جدول ٥: الترتيب التنازلي بالعدد والنسب المئوية لإراء الصيادين في الحلول المقترحة لمواجهة السلبيات التي تحققت نتيجة قرار إيقاف الصيد بالبحر الأبيض المتوسط خلال شهري مايو ويونيو ٢٠٠٧

م	الحلول المقترحة	العدد (ن=١٥٠)	%
١	تعويض الصيادين بصرف إعانة مالية أو عينية خلال فترة التوقف.	١٤٤	٩٦
٢	توفير فرص عمل بديلة للصيادين أثناء فترة التوقف.	٨٦	٥٧,٣
٣	منع حرف الصيد المخالفة مثل الجرافات الساحلية والشانشولا.	٦٨	٤٥,٣
٤	تخفيض الضرائب والجمارك علي أدوات الصيد.	٦٠	٤٠
٥	صرف سلف مالية للصيادين بدون فوائد خلال فترة التوقف.	٥٥	٣٦,٧

سادسا : رأي الصيادين في تطبيق قرار إيقاف الصيد في الأعوام القادمة:

تضاربت أراء الصيادين المبحوثين حول تطبيق قرار إيقاف الصيد خلال نفس الفترة في العام التالي ٢٠٠٨ وما يليه، بين مؤيد

ومعارض، حيث تبين أن أكثر قليلا من نصف الصيادين المبحوثين بنسبة ٥٤,٧% يوافقون علي تطبيق القرار، وعند مناقشة أسبابهم وراء هذا القرار، تم حصر ثلاثة أسباب هي: إعطاء فرصة لتكاثر الأسماك، وإعطاء فرصة للنمو وتحسين المخزون السمكي كما ونوعا، وإعطاء فرصة لاصلاح وصيانة معدات وأدوات الصيد، وهذا يدل على ارتفاع وعي المبحوثين بأهمية تنفيذ القرار، بالإضافة إلى محاولتهم التكيف مع القرار بتوجيه جهوودهم في هذه الفترة لاصلاح وصيانة ما لديهم من معدات وأدوات الصيد.

ومن ناحية أخرى تبين أن أقل قليلا من نصف الصيادين المبحوثين بنسبة ٤٥,٣% غير موافقين علي قرار الإيقاف وقد تم حصر أسباب هذا الرفض في سببين فقط هما: عدم وجود فرص عمل بديلة أثناء التوقف، وانتشار البطالة بين الصيادين.

مما سبق يتبين موافقة غالبية الصيادين المبحوثين علي تطبيق القرار في الأعوام القادمة، وأن أسبابهم في ذلك منطقية ومتلائمة مع إستراتيجية تنمية الثروة السمكية بالبحر الأبيض المتوسط، وتستند إلى أسباب علمية وهي إتاحة فرصة للراحة البيولوجية للأسماك واستكمال دور التربية والنمو، ويبقي الدور الإرشادي لتدعيم مثل هذه الأراء الإيجابية لدى هذه الغالبية من الصيادين، مع العمل على التوازي لتوجيه جانب أخر من هذا الاهتمام لباقي الصيادين الرافضين لتطبيق هذا القرار على الرغم من إدراك وقناعة البعض منهم بأهميتة، وهذا يتطلب زيادة الدور المنوط به الإرشاد السمكي في استمرار برامجه التعليمية، التي تستهدف شرح طبيعة وأبعاد هذا القرار، والذي اتخذ بناء علي دراسات عديدة شارك فيها العديد من المؤسسات والجهات العلمية المعنية بتنمية الثروة السمكية مثل المعهد القومي لعلوم البحار، والمصايد والهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، والاتحاد التعاوني للثروة المائية، وتنفيذا لقرارات اللجنة الدولية للمصائد المائية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة والتي ألزمت بها جميع دول حوض البحر المتوسط ، وذلك بغرض توفير قدر مناسب من الراحة البيولوجية للأسماك، والحفاظ علي المحزونات السمكية، وإتاحة الفرصة لتنميتها وخاصة الأصناف الاقتصادية منها.

التـــوصـــــيات

في ضوء ما سبق من نتائج توصي الدراسة بما يلي:

١- الاستفادة من الارتفاع النسبي لإدراك الصيادين لمغزى قرار إيقاف الصيد وكذلك مما أقره الصيادون من تحقق ١٥ نتيجة إيجابية وراء تطبيق هذا القرار، وذلك في تخطيط برامج الإرشاد السمكي لجمهور الصيادين لزيادة الوعي العام لدى الصيادين والمحافظة على ما تحقق من إنجازات، لضمان استمرار هذه البداية الجيدة، وبناء مشاركة مجتمعية على القاعدة العريضة من جمهور الصيادين تجعلهم يحافظون على هذا الإنجاز وحمايته من المخالفين.

٢-مواجهة السلبيات التي ذكرها الصيادون نتيجة تطبيق قرار إيقاف الصيد خاصة ما يتعلق بزيادة نسب البطالة، وما ارتبط بها من سلبيات فرعية مثل زيادة الديون علي الصيادين، وهجرة بعض الصيادون لمهنة الصيد، وذلك عن طريق تنفيذ بعض المقترحات مثل :

- توفير دراسات الجدوى عن المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في مجال الصيد التي يقوم الصندوق الاجتماعي بتدعيمها.
- فتح المراكز الإرشادية في مناطق الدراسة لتدريب الصيادين المتوقفين عن الصيد على الأعمال والأنشطة والخدمات الممكن القيام بها خلال فترة التوقف.
- عقد الندوات وإقامة المعارض في مجال الثروة السمكية والتي تساعد في نشر الأنشطة الممكن ممارستها خلال فترة التوقف الإجباري عن الصيد، خاصة بين شباب الصيادين.

-صرف سلف مالية صغيرة للصيادين خلال فترة التوقف عن طريق صناديق التكافل بالجمعيات التعاونية وفروع بنك التنمية والائتمان الزراعي.

الملخـــــص

استهدفت هذه الدراسة تحديد إدراك الصيادين لمغزى قرار إيقاف الصيد في مياه البحر الأبيض المتوسط في بعض محافظات الجمهورية، وكذلك تحديد إدراكهم لمغزى قرار العودة للصيد قبل نهاية

الفترة المقررة للصيد، كما استهدفت هذه الدراسة تحديد كل من الإيجابيات والسلبيات التي تحققت نتيجة تطبيق قرار توقف الصيد خلال شهري مايو ويونيو في العام الماضي ٢٠٠٧ من وجهة نظر الصيادين المبحوثين، ومقترحاتهم لمواجهة السلبيات الناتجة من تطبيق هذا القرار، وأخيرا تحديد رأي هؤلاء الصيادين في تطبيق أو عدم تطبيق هذا القرار في السنوات التالية.

ولقد أجريت هذه الدراسة في خمس محافظات هي الإسكندرية والبحيرة وكفر الشيخ ودمياط وبورسعيد، ومن كل محافظة تم اختيار جمعية واحدة رئيسية من جمعيات صائدي الأسماك بالمحافظة، فكانت جمعية الانفوشي بالإسكندرية, والمهدية بمحافظة البحيرة، وبرج اليرمس بمحافظة كفر الشيخ، وعزبة البرج بمحافظة دمياط، والرسوة بمحافظة بورسعيد، وقد استخدم في جمع بيانات الدراسة طريقة المناقشة الجماعية المركزة Focus group discussion ، وقد تم اختيار ثلاث مجموعات من كل جمعية، عدد أفراد كل مجموعة ١٠ أفراد، ليكون المجموع الكلي ١٥٠ مبحوثا من صائدي الأسماك البحرية بتلك الجمعيات، وقد تم جمع البيانات باستخدام دليل مقابلة خلال شهري فبراير ومارس ٢٠٠٨ ، واتبع في تحليل البيانات الأسلوب الكيفي، بالإضافة إلى استخدام الأسلوب الكمي لعرض بعض النتائج. وقد أظهرت النتائج ما يلي:

أولا: الارتفاع النسبي في إدراك الصيادين المبحوثين للأسباب الكامنة وراء قرار إيقاف الصيد بالبحر الأبيض المتوسط فترة محددة من كل عام، وأن أهم هذه الأسباب يتعلق بإعطاء فرصة لتزاوج الأسماك، ونمو الأسماك الصغيرة.

ثانيا: يوجد تباين في آراء الصيادين المبحوثين في أسباب قرار العودة للصيد قبل نهاية الفترة المقررة، حيث يرون مجموعتين من الأسباب المجموعة الأولى أسباب سياسية مثل الاستجابة لضغوط أعضاء مجلسي الشعب والشوري، وقيادات الصيادين وشكاواهم إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والأجهزة المعنية الأخري ، بالإضافة إلى إضراب واعتصام بعض الصيادين، المجموعة الأخرى أسباب اقتصادية–اجتماعية وهي التخفيف من ارتفاع أسعار الأسماك في السوق المحلي، والتقليل من أثر البطالة بين شباب الصيادين خلال شهور التوقف، وللحفاظ علي مستويات

الدخول المعيشية للصيادين، وعدم توافر أعمال أخرى بديلة للصيادين خلال فترة التوقف، وكثرة المشكلات بين أصحاب المراكب وأصحاب حلقات الأسماك بسبب المديونات بينهم، والخوف من تأثر موسم السياحة خلال شهور الصيف بسبب قلة المعروض من الأسماك.

ثالثا: تحقق عدد من الإيجابيات نتيجة تطبيق قرار إيقاف الصيد خلال شهري مايو ويونيو في العام ٢٠٠٧، بلغ عددها ١٥ نتيجة إيجابية، أهمها زيادة الإنتاج السمكي في مياه البحر الأبيض المتوسط، وزيادة ملحوظة في دخول الصيادين وأصحاب المراكب نتيجة زيادة مبيعاتهم من الأسماك.

رابعا: هناك تسع سلبيات ترتبت علي تطبيق قرار الإيقاف من وجهة نظر هؤلاء الصيادين أنفسهم، ستة منها اقتصادية وتشمل ما يلي: انتشار البطالة بين الصيادين، وارتفاع أسعار الأسماك في الأسواق المحلية، وانخفاض كمية الأسماك المعروضة في الأسواق، وزيادة الديون علي الصيادين، وانتشار الأسماك المجمدة المستوردة من الخارج، وحدوث أضرار فنية للمراكب والآلات نتيجة التكدس والتوقف بدون عمل. أما باقي السلبيات فهى اجتماعية وتشمل السلبيات الثلاث الآتية: هجرة بعض الصيادين لمهنة الصيد، وانتشار الجرائم والسرقة بين الصيادين، وأخيرا عدم شعور الصيادين بالأمان الاجتماعي.

خامسا: لمواجهة السلبيات السابقة أظهرت النتائج وجود خمس مقترحات رئيسية، يمكن تلخيصها مرتبة تنازليا طبقا لنسب ذكرها بين الصيادين المبحوثين كما يلي:

١-تعويض الصيادين بصرف إعانة مالية أو عينية خلال فترة التوقف ويمكن تحقيق ذلك عن طريق:

- إنشاء صناديق للتكافل بالتعاونيات الخاصة بالصيادين.
- تدعيم الصناديق الموجودة فعلا، ومساهمة النقابات وروابط الصيادين في هذه الصناديق.

٢- توفير فرص عمل بديلة للصيادين أثناء فترة التوقف ويمكن تحقيق ذلك عن طريق: - توفير دراسات الجدوى عن المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في مجال الصيد التي يقوم بها الصندوق الاجتماعي.

- دعوة المنظمات الأهلية العاملة في مجال المشروعات الصغيرة لتقديم خدماتها للصيادين خلال فترة التوقف عن الصيد.
- دعوة رجال الأعمال في مجال المزارع السمكية الأهلية للتوسع في مشروعاتهم لامتصاص جزء من العمالة المؤقته في مجال الصيد خلال فترة التوقف.
- فتح المراكز الإرشادية الخاصة بالإرشاد السمكي في مناطق الدراسة لتدريب الصيادين المتوقفين عن الصيد على الأعمال والأنشطة والخدمات الممكنة خلال فترة التوقف.
- دعوة خبراء الثروة السمكية بالجامعات ومراكز البحوث والصندوق الاجتماعي للاشتراك في وضع استراتيجية تنمية قطاع الصيد البحري.
- دعوة المنظمات الأهلية العاملة في مجال الثروة السمكية لعقد الندوات والمعارض والمشاركة في نشر الأعمال والأنشطة الممكنة التي يمكن ممارستها خلال فترة التوقف الإجباري عن الصيد، والتدريب عليها خاصة بين شباب الصيادين.

٣- منع حرف الصيد المخالفة مثل الجرافات الساحلية والشانشولا وذلك عن طريق:

- زيادة كثافة شرطة المسطحات المائية في مراقبة شواطئ البحر الأبيض فترة التوقف.
- قيام الحكم المحلي وقياداته السياسية والقادة المحليين بتحديد المخالفين والإبلاغ عنهم.
- رفع عقوبة المخالفة وتوجيه الحصيله لصناديق التكافل بالتعاونيات.
- تعاون الإرشاد السمكي مع القادة المحليين بتخطيط برامج إرشادية لنشر الوعي بأهمية الالتزام الجماعي بين الصيادين بوقف الصيد بكل أشكاله خلال الفترة المحددة.

٤-تخفيض الضرائب والجمارك علي أدوات الصيد، يجب عند حساب قيمة الضرائب والجمارك التي تفرضها وزارة المالية على هذه الأدوات مراعاة كل من فترة تشغيل واستهلاك هذه الأدوات وخصم شهور التوقف الإجبارية.

٥-صرف سلف مالية للصيادين بدون فوائد خلال فترة التوقف ويقترح لتنفيذ ذلك ما يلي:

- تتولي الجمعيات التعاونية للصيادين توفير سلف صغيرة للصيادين خلال فترة التوقف.
- تتولى فروع بنك التنمية والائتمان الزراعي على مستوى القرى توفير قروض صغيرة للصيادين خلال فترة التوقف.
- سادسا: أكثر قليلا من نصف الصيادين المبحوثين بنسبة ٥٤,٧% يوافقون علي تطبيق قرار إيقاف الصيد خلال شهري مايو ويونيو في الأعوام القادمة، وأن الباقي بنسبة ٤٥,٣% غير موافقين علي قرار الإيقاف، وقد تم حصر أسباب هذا الرفض في سببين هما: عدم وجود فرص عمل بديلة أثناء التوقف، وانتشار البطالة بين الصيادين. وهذا يتطلب تركيز جهود العاملين بالإرشاد السمكي لتوعية الصيادين بأهمية تطبيق هذا القرار.

المراجـــــــــــــع

١- التركي، محمود رجب (دكتور) المرئيات الإرشادية في تنمية وتحديث مجتمع الصيادين وصيانة الثروة السمكية، الدورة التدريبية التخصصية في الإرشاد السمكي، الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، القاهرة، ٢٠٠٣ .

٢- الجمعية العربية لحماية وتنمية الثروة المائية، ندوة علمية عن آثار وقف الصيد شهري مايو ويونيو علي الصيادين والثروة السمكية، الإسكندرية ٢٠٠٧ .

٣- الرافعي، أحمد كامل (دكتور)، الإرشاد الزراعي علم وتطبيق، معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، مركز البحوث الزراعية، وزارة الزراعة ١٩٩٢ .

٤- القانون رقم ١٢٤ لعام ١٩٨٣ – قانون فى شان صيد الأسماك والأحياء المائية وتنظيم المزارع السمكية – الجريدة الرسمية – العدد ٣٤ (تابع) ٢٥ أغسطس- ١٩٨٣.

٥- المعهد القومى لعلوم البحار والمصايد – الثروات المائية – الإدارة الساحلية المتكاملة والتنمية المستدامة – توصيات المؤتمر الدولى الثانى عن الثروات المائية – ٢٤ :٢٧ نوفمبر – الإسكندرية – ٢٠٠٨.

٦- مشروع تطوير بحيرة البردويل (٢٠٠٤) الدور التدريبية الثانية فى طرق واساليب الصيد البحرى – اكاديمية البحث العلمى

والتكنولوجيا – المعهد القومى لعلوم البحار والمصايد – العريش – ٢٠٠٤.
٧- منظمة الأغذية والزراعة، المكتب الإقليمي للشرق الأدنى، ممارسات صيد الأسماك والزراعة المائية المتوافقة مع البيئة، ورشة عمل من ١٥-١٧ سبتمبر، القاهرة، ٢٠٠٢
٨- الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، السجلات الحسابية للهيئة، بيانات غير منشورة، القاهرة، ٢٠٠٦/٢٠٠٧ .
- Elham A.Wassef. Status of Aqua Culture in Egypt. world Aqua Culture,2000.

FISHERMENS VISIONS FOR THE IMPLICATIONS OF THE MINISTERIAL DECREE OF PREVENTING FISIHING AT THE MEDITERENIAN SEA DURING SPECIFIC PERIOD EVERY YEAR IN SOME GOVERNORATES IN A.R.E.

Ahmed Gamal Wahba , Samir A. Soliman Hassan A. Sharshar, Mahmoud R. El Torky
Institute of agric. Extension & Rural development
Agric. Research center, Ministry of Agriculture and Reclemation land

ABSTRACT

The main purpose of this study is to determine the fishermen's awareness for the implications of the ministerial decree to prevent fishing at the Mediterranean Sea during specific period every year (3 months) in some governorates in A.R.E . It also seeks to determine their awareness of the significance to limit such period into two months only. In addition to that the study intends to explore the respondents points of view about the positive and negative aspects of applying this decree and their suggestions to deal with its negative consequences. The study covers five coastal governetes namely ;Alexandria, El-Behira, Kafr El-Shcik, Domietta and Port Said. One principal fishermen society was selected to represent each governorate as follows : El- Anfoushy society (Alexandria), El Mahadia society (Behira), Borg El Borulis society (Kafr El-Sheik), Esbat El-Borg society (Demietta), and El-Reswa society (Port Said).

Focus group technique is used in the process of collecting the research data. Three groups are formed from each society whose member amount to 10 fishermen. So, the study sample consisted of 150 respondents. The study was conducted on February and March 2008 . Both qualitative and quantitives measures are used to present the findings

The major finding of this study can be summarized as follows:

1. Findings revealed that the respondents have a realatively high perception for the latent causes of

preventing fishing during certain period every year which demonstrated in stop fish spooning and enable small fish to grow.

2. There are differences in fishermen's points of view to sudden decision to restart fishing after two months in stead of three. Some of them viewed that it is a political reaction to the pressures excercied by some members of people's assembly senate councils, and some others concerned people. In addition to complains offered by fishermen and calling to strikes.
3. As a result of applying the Ministerial Decree 15 positive aspects were realized . Most importantly are increasing fish production and in turn increasing fishermen incomes.
4. The respondents pointed out that there were 9 negative economic and social aspects appeared . Most importantly are : Increasing unemployment rate among fishermen, a noticeable increase of fish prices at the markets, some fishermen abandon their career of fishing, and an increase of their feeling of social insecurity.
5. Findings revealed the main suggestions of the respondents to overcome such negative consequences run as follows :

- Setting up funds at fishermen cooperative societies for helping people and the affected families .
- Enhancing funds already existed and appeal fishermen syndicates and union for more contributing to these funds.
- Offering alternative income-generating project to support vulnerable families during their off- work period practically,this implies.

Providing fishermen with orientation training on the pre-feasibility study of small and very small projects in field of fishing and other alternatives sponsored by social funded.